ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الاقتصادية...

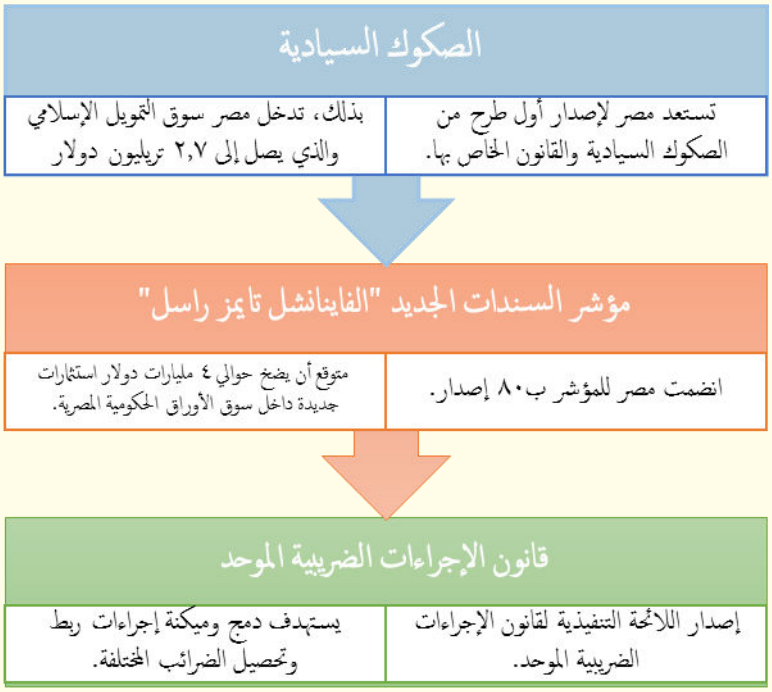

شهدت الساحة الاقتصادية في الفترة الحالية العديد من التطورات، ويعد من أهمها التطورات التشريعية بصدور العديد من القوانين الداعمة لزيادة وجذب الاستثمارات وتحسين المناخ الاقتصادي للدولة، فتستعد مصر **لإصدار أول طرح من الصكوك السيادية** فور موافقة البرلمان وإصدار قانون "الصكوك السيادية"؛ وبصدور هذا القانون، تدخل مصر سوق التمويل الإسلامي لأول مرة، والذي يصل حجم إصدارات الصكوك به إلى ٢,٧ تريليون دولار، بما يسهم في جذب مستثمرين جدد مصريين وأجانب للاستثمار المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بالعملتين المحلية والأجنبية. ومن المتوقع أن يساعد هذا في تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية والتنموية من خلال تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

كما تم **إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد**، وهو قانون يستهدف دمج وتبسيط وميكنة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة على الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدمغة ورسم تنمية الموارد المالية للدولة وأي ضريبة مماثلة، مما يُسهم في تحديث وميكنة منظومة الإدارة الضريبية وإتاحة الخدمات للممولين والمكلفين إلكترونيًا.

وعلى صعيدٍ أخر، انضمت مصر مؤخرًا إلى **مؤشر السندات الجديد "الفاينانشال تايمز راسل"**، الذي يتتبع السندات بالعملة المحلية الصادرة بالأسواق الناشئة وشبه الناشئة، ويحتوي المؤشر على السندات الصادرة من ١٣ دولة بقيمة تبلغ ٤١٤,٨ مليار دولار، وتدخل مصر في هذا المؤشر بـ ٨٠ إصدارًا تمثل الحد الأقصى المسموح به لكل دولة ١٠٪. ومن المتوقع أن يضخ هذا الانضمام ما يقارب ٤ مليارات دولار استثمارات إضافية جديدة داخل سوق الأوراق الحكومية المصرية من أذون وسندات الخزانة. كما انضمت مصر في وقتٍ سابق إلى **قائمة مراقبة مؤشر جي بي مورجان** للسندات الحكومية **ومؤشر السندات الخضراء**، مما يؤكد مكانة مصر على الخريطة العالمية للمؤشرات ويرفع ثقة المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد المصري وسوق الأوراق الحكومية المصرية.

وقد انعكست تلك الإصلاحات في استمرار ثقة المؤسسات الدولية، حيث أعلنت مؤسسة «موديز» حفاظ مصر على تصنيفها الائتماني بالعملتين المحلية والأجنبية كما هو من دون تعديل عند المستوي الائتماني B٢، وهو ما يعكس فعالية وتوازن السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من الحكومة خلال السنوات الماضية حيث تم الحفاظ على تحقيق فائض أولي بالموازنة العامة من خلال تحقيق وفورات على جانب المصروفات العامة وزيادة الإيرادات العامة إلى جانب أداء أفضل من المتوقع لحصيلة الإيرادات الضريبية – حيث أسهمت مشروعات تحديث ورقمنه منظومة الإدارة الضريبية في تحفيز الاستثمار والتيسير على الممولين ورفع كفاءة التحصيل الضريبي فمن المتوقع زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ١٥٪ خلال العام المالي الماضي، مما جعل دين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٩٠٪ بحسب توقعات المؤسسة.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٦٪ مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وقد إرتفع معدل النمو الإقتصادى ليحقق ٢٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ونحو ٠,٧٪ خلال الربع الأول من نفس العام. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣٪ فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٩,٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**، مقارنة بمساهمة قدرها ٣,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافى الصادرات** لتساهم بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية، مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** ٦,٩ نقطة مئوية خلال **الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**.

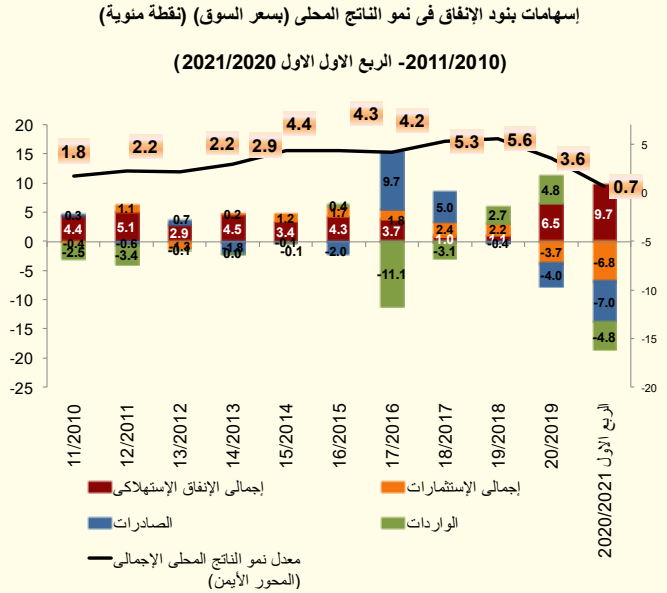

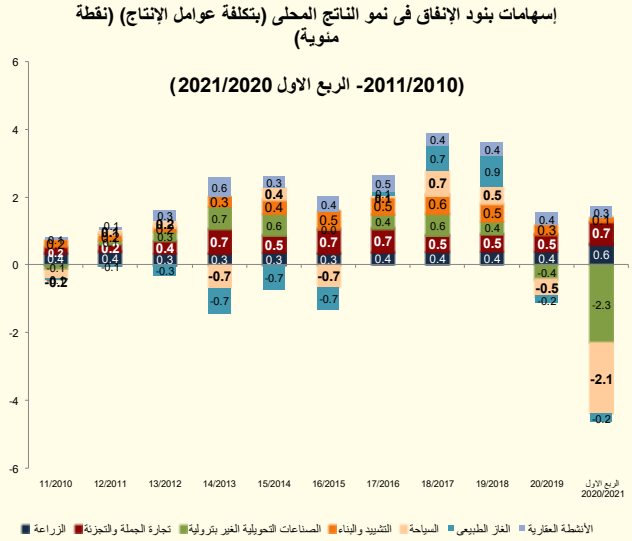

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١١,٨٪ خلال **الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**، مقارنة بـ ٣,٦٪ في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٩,٤ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣,٤٪ خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١,٧٪ خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢,٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع

الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٥٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٥,٦٪ (مساهماً بنحو ٠,٥ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٤٪ (ليساهم بـ٠,٣ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٥,٠٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤,٧٪ (ليساهم بنحو ٠,٧ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٥,٢٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٤,٢٪ (ليساهم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٢,٦٪ (ليساهم بنحو ٠,١ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ونمو قطاع التعليم بـ٤,٥٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٤,٩٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية).

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠,٦ **مليار دولار خلال** شهر يوليو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٩,١ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠٢١، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلي تحسن ملحوظ في هيكل الموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى -٦,٥% خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢١/٢٠، مقابل -٦,٧٪ خلال نفس الفترة من العام الماضى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٦,٦٪، مما فاق إرتفاع المصروفات والتى إرتفعت بنحو ١٣٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٩١٧,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢١/٢٠، لترتفع بنحو ١٣٠,٦ مليار جنيه بنسبة نمو ١٦,٦٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٦,٥٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٣,٥٪.

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٧٠٢ مليار جنيه لترتفع بنحو ١٠٠,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦,٨٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق

- **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ٥٠ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٢,٤٪) لتسجل ٢٧٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

  - حيث ساهم في ذلك **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ١١مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٩,٣٪) لتحقق ٦٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ٢٥,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٩,١٪) لتحقق نحو ١١٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من الهيئة العامة للبترول بـ٠,٩ مليار جنيه** لتحقق نحو ١٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ١٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٤٥,٩٪) لتحقق نحو ٣٨,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **وتحقيق الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس ٢٨,٩ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- **كما إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٣٠,٨ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٠,٣%) لتسجل ٣٢٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث **ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ١٩,٨مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤,٥%)** لتحقق ١٥٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- **وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة عدا دمغة الماهيات بـ٤,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٢,٣%)** لتحقق ١٧,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٣%** لتحقق ٩٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٨ مليار جنيه** بنسبة ٣٦,٦% لتحقق ٦٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وذلك فى ضوء **إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٥,٢ مليار جنية** (بنسبة ٣٨,٦%) لتحقق نحو ٥٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وارتفعت المتحصلات الضريبية على السيارات بـ٢,١ مليار جنيه** (بنسبة ٣٨,٨%) لتحقق ٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢ مليار جنيه** (بنسبة ٦,٤٪) لتحقق ٣٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٣,٥٪ من إجمالى الإيرادات) بنحو ٢٩,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦,١٪) لتحقق ٢١٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٨٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق

- مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من شركات القطاع العام** بـ١,٤ مليار جنيه لتصل الى ٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- فضلاً عن **إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ٣٥,٢ مليار جنيه لتحقق ٩٣,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ويرجع ذلك إلى **ارتفاع الايرادات المتنوعة الرأسمالية** لتسجل ٦١,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع المتحصلات من بيع الأراضى وارتفاع الايرادات الرأسمالية الأخرى)

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٣٪ لتسجل ١٣٢٣,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢١/٢٠. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. وجدير بالذكر ان الزيادة فى المساعدات الإجتماعية تعكس زيادة مساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٢٨,٨ مليار جنيه بنسبة ١٠,٩٪ ليحقق ٢٩٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بـ٤٤,٢ مليار جنيه لتصل ٩٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩،
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم السلع التموينية** بنحو ٦,٧ مليار جنيه لتحقق ٧٠,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم التأمين الصحى والأدوية** بنحو ٠,٨ مليار جنيه ليصل ٢,٩ مليار جنيه.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٤٧,٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٣٪) لتسجل ١٩١ مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. **ويمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ فى الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) بـ٤١ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣١,٣٪) فى ضوء زيادة الإنفاق على الإنشاءات وشراء الأصول والمعدات والمبانى غير السكنية فى إطار توجهات الدولة لتطوير البنية التحتية بالاضافة الى سداد مستحقات المقاولون. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٧٤ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٨,٤٪ عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ٣٨,٧ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٨,٧٪ عن العام المالى السابق، وبلغت مخصصات الآلات والمعدات نحو ١٠,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالى ٢١/٢٠.**

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢١/٢٠٢٠

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-مايو		معدل التغير
	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	
الإيرادات	**٩١٧,٤١٤**	**٧٨٦,٧٩٤**	**%١٦,٦**
الضرائب	٧٠٢,٢١٧	٦٠١,٤١٤	%١٦,٨
المنح	٨٠٦	٤,١١٧	%٨٠-
الإيرادات الأخرى	٢١٤,٣٩١	١٨١,٢٦٣	%١٨,٣
المصروفات	**١,٣٢٣,١١٢**	**١,١٧١,٣٧٨**	**%١٣,٠**
الأجور وتعويضات العاملين	٢٩٢,٩٣٤	٢٦٤,١٧٤	%١٠,٩
شراء السلع والخدمات	٦٠,٦٣٩	٥٥,٠٤٠	%١٠,٢
الفوائد	٤٦٣,٩٥٦	٤٤٠,٦٨٢	%٥,٣
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٣١,٥٥٣	١٩٥,٨٨٩	%١٨,٢
المصروفات الأخرى	٨٣,١١٥	٧٢,٠٩٢	%١٥,٣
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٩٠,٩١٥	١٤٣,٥٠١	%٣٣,٠
الميزان النقدى	**-٤٠٥,٦٩٨**	**-٣٨٤,٥٨٤**	
صافى حيازة الاصول المالية	**٧,٢٦٦**	**٤,٥٤٠**	
الميزان الكلى	**-٤١٢,٩٦٥**	**-٣٨٩,١٢٤**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,٨٪**	**٠,٩٪**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٦,٥٪**	**-٦,٧٪**	

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي

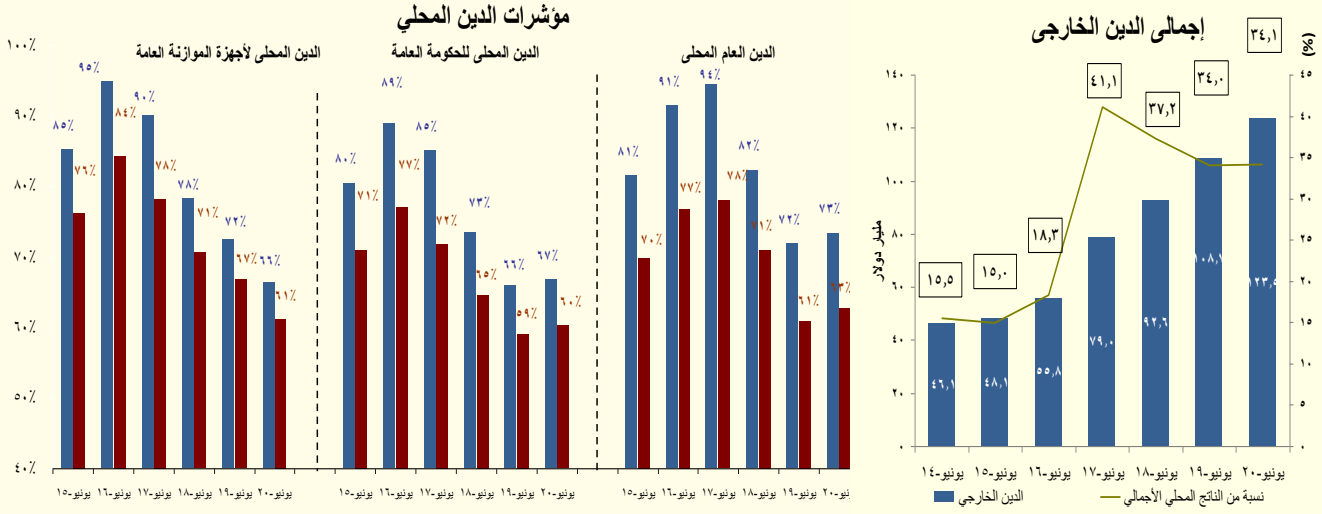

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ٥,٤٪ خلال شهر يوليو ٢٠٢١، مقارنة بـ٤,٩٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو ٤,٥٪ خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، مقارنة بـ٥,٧٪ خلال العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٤,٦٪ خلال شهر يوليو ٢٠٢١، مقابل نحو ٣,٩٪ خلال الشهر السابق.

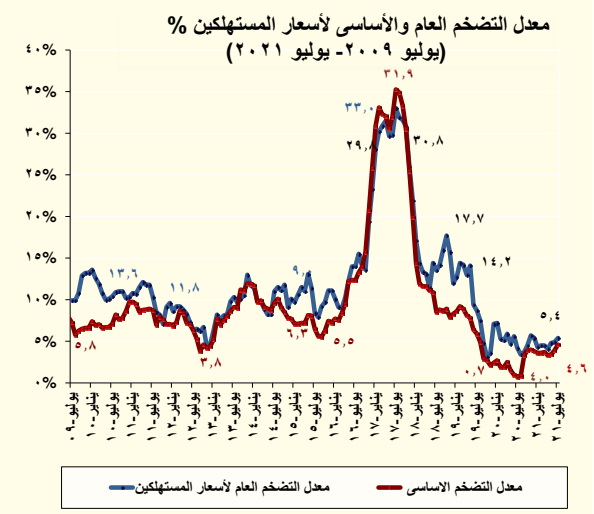

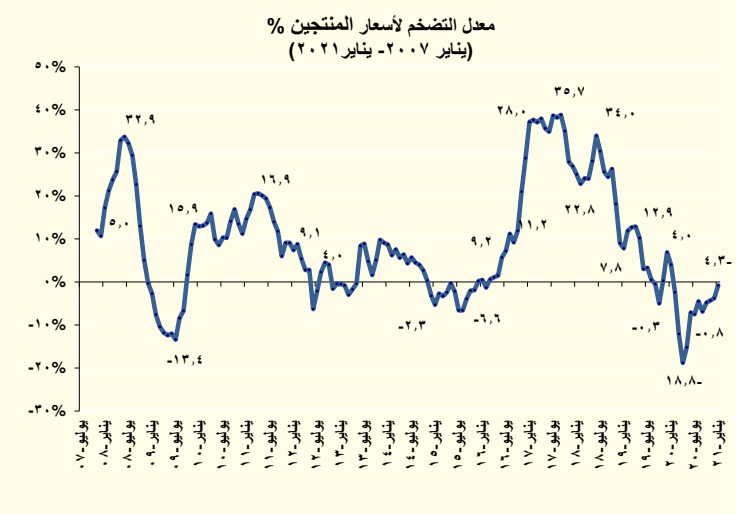

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق١٨,١ % في مايو ٢٠٢١ (٥٢٥٧,٤ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٩,١٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض **المعروض النقدي الي** ١١,٩ % في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣,٣ ٪ في الشهر الماضي حيث سجل **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ١٢,٨٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٦٪ خلال الشهر الماضي. وقد انخفض معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ٢٠,١ ٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠,٩ ٪ في الشهر الماضي، نتيجة انخفاض **معدل ن الودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية** لتصل إلى٦,٩٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠٪ في الشهر الماضي.

- و قد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** الي ٨٧,٣٪ (٢٤٧,٩٦ مليار جنيه) مقارنة بـ -٥٥٥,٢٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء انخفض معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك ليسجل ١٠٪ في يوليو٢٠٢٠، مقابل ٧٦,٥٪ خلال الشهر الماضي.

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ١٦٪ في نهاية مايو ٢٠٢١ (٥٠٠٩,٤ مليار جنيه) مقارنة بـ ١٣,٩٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق مطلوبات الحكومة معدل نمو سنوي قدره ١٢,١٪ في مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ١١٪ خلال الشهر الماضي.

أيضاً، **انخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي – بشكل طفيف مسجلة ٢٢,٣٪ (٥٦٢٨,٨مليار جنيه) في نهاية مايو ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٢,٩٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٢١ **الإبقاء دون تغيير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** لتصل الي ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء دون تغير على سعر الخصم** عند ٨,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة امتصاص الصدمة التى تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلى فائض بلغ نحو ١,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بعجز بلغ ٥,١- مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بنحو ١٣ مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق وذلك نتيجة التحسن الملحوظ فى الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

- **شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعاً فى مستوى العجز بنحو ٦ مليار دولار ليصل الى نحو ١٣,٣ مليار دولار (مقابل عجز قدره ٧,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وذلك فى ضوء:**
  - تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٦٢,٢٪ ليقتصر على نحو ٣,٢ مليار دولار (مقابل ٨,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض متحصلات النقل تأثراً بجائحة كورونا.
  - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ١٢,٧٪ ليسجل ٣٠,٧ مليار دولار (مقابل عجز بلغ نحو ٢٧,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات من الأدوية والأجهزة الطبية، والقمح و قطع غيار السيارات، وقطارات السكك الحديدية.
  - بينما حد من ذلك تحسن عجز الميزان التجاري البترولي ليسجل فائض بلغ ١٧٤,٩ مليون دولار مليون دولار (مقابل عجز بلغ نحو ٧٧٣,٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).
  - ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٨,٥٪ لتسجل ٣٣,٤ مليار دولار (مقابل ٢١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).
  - تراجع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي بمعدل ٣,٦٪ ليسجل ٨,٩- مليار دولار (مقابل ٩,٢- مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).
- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ١٧,١ مليار دولار (مقابل نحو ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، بزيادة بنحو ١٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق.** حيث سجلت الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر صافي تدخل للداخل بلغ نحو ١٦ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، وانخفض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر ليسجل نحو ٥,٩ مليار دولار. وقد إستقر صافى التدفقات بغرض الإستثمار في القطاعات غير البترولية عند ٥,١ مليار دولار، ومنها زيادة صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس الأموال بمقدار ١٥٤,٨ مليون دولار لتسجل ٥٢٨,٣ مليون دولار خلال فترة الدراسة.